تدعم هذا التجمع البريطاني ـــ الفرنسي(٣٧)، الا أن وزارة الخارجية البريطانية رفضت هذا الطلب(٣٨).

أما الامر الثاني المتعلق بالموقف البريطاني فهو ان بريطانيه لم تكن فعلا في السنوات القليلة التي أعقبت الحرب ، وهي السنوات التي تقرر فيها منح الانتداب على فلسطين الى بريطانيه ، مهتمة باستخلاص النفط في فلسطين ولم تتوفر أية معلومات حقيقية ، باستثناء ما كانت تشكو منه اميركه مـــن التمييز بين المصالـــح البريطانية والمصالح الاميركية، تشير الى أن بريطانيه أو أيا من شركاتها قامت بالتنقيب عن النفط في فلسطين قبل تنفيذ صك الانتداب . لقد كانت بريطانية في هذه المرحلة مهتمة بدرجة أساسيـــة بتأمين منابع النفط المحتملة في الموصل (التي وقعت تحت النفوذ البريطاني بموجب اتفاق لويد جورج ـــ كليمنصو كما سلف) وتأمين مد خطوط أنابيب تصل بينها وبين فلسطين . وفي شأن هذه الانابيب جرت مفاوضات في أشهر شباط وآذار ونيسان من العام ١٩١٩ أسفرت عن اتفاق بين والتر لونج ، وزير الشؤون النفطية البريطاني ، وهنري برنجيه ، المفوض الفرنسي العام لانتاج النفط ، أتاح لبريطانيه حق بناء خطين من الانابيب عبر الاراضي السورية الواقعة تحت النفوذ الفرنسي تصل ما بين الموصل وفلسطين(٣٩). وفي أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ قدمت بريطانيه مذكرة الى فرنسه أكدت فيها حقها في انشاء خطوط الانابيب ، غير انها أشعرت الحكومة الفرنسية بعزمها على « القيام فورا بمسح هندسي بغية العثور على ممر للسكة الحديدية ولخطوط النفط يقع كليا في منطقة الانتداب البريطاني [شرق الاردن وفلسطين] »(٤٠).

هذا الاهتمام البريطاني بمنابع النفط في الموصل ، وبأنابيبه الموصلة الى مصابه على البحر المتوسط ميز سياسة بريطانيه النفطية في سنوات ما بعد الحرب ، وكان من الطبيعي أن تواجه هذه السياسة بغضب الاحتكارات الاميركية التي أثارت الرأي العام الاميركي بما في ذلك مجلس الشيوخ ، على السياسة البريطانية والتمييز الذي تمارسه بشأن مصادر الزيت . وأكثر من ذلك فقد تمكنت هذه الاحتكارات من اثارة المشاكل في وجه بريطانيه داخل حدودها نفسها . ففي رسالة وجهها السفير البريطاني في وشنطن الى وزير الخارجية البريطانية في أيار ١٩٢٠ وردت هذه الفقرة المثيرة : « لا أحتاج الى تذكير سيادتك بالبيئة التي في حوزة وزارة الخارجية والتي تظهر علاقة شركة ستاندارد أويل بالاضطرابات الايرلندية »(٤١).

لقد انعكس النزاع النفطي على مسألة الانتداب على فلسطين . وقد أشرنا سابقا الى احتمالات تأثير شركة ستاندارد أويل على توصيات لجنة كنج ـــ كرين بشأن طلب الانتداب الاميركي على سوريا ومن ضمنها فلسطين . غـــير أن الاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين أفقد الولايات المتحدة القدرة على الحسم في هذه الناحية ، خاصة عندما قرر المجلس الاعلى للحلفاء المنعقد في سان ريمو في نيسان (ابريل) ١٩٢٠ منح الانتداب على العراق وفلسطين لبريطانيه ، وبذلك فقد كان هم الاحتكارات الاميركية ينصب على تأمين مصالحها من خلال الامر الواقع وذلـــك بفرض بعض الشروط على بريطانيه التي يمكن من خلالها المحافظة على المصالح الاميركية . وحتى نيسان (ابريل) ١٩٢٢ كانت الولايات المتحدة تصر على أن يتضمن صك الانتداب فقرة تمنع وجود أي امتيازات احتكارية في فلسطين(٤٢). وفي تموز ١٩٢٢ وافق مجلس عصبة الامم على صك الانتداب الذي تضمنت مادته الثامنة عشرة نصا يوجب على الدولة المنتدبة « أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الامم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) ورعايا الدولة المنتدبة أو